

التغير الاجتماعي - مدخل نظري -



الدكتور/ الجموعي مومن بكوش*

جامعة الشهيد حمدة لخضر-الوادي، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/06/12 تاريخ القبول للنشر: 2018/06/22 تاريخ النشر: 2018/06/28

ملخص :

إن المتأمل في واقعنا المعاش يشهد حالة من التبدل والتحول طغت على العديد من المجالات الاجتماعية والثقافية والأسرية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والنفسية ...، هذه الظاهرة يطلق عليها المختصون في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية بالتغير الاجتماعي، ومن أجل معرفة هذه الظاهرة فهما علميا ودقيقا جاءت هذه المداخلة النظرية ليرتبط من خلالها تقديم نظرة شاملة حول ظاهرة التغير الاجتماعي ومختلف الأبعاد الكامنة خلفها والمتفاعلة فيما بينها من خلال حصر ومناقشة مختلف النظريات المفسرة لهاته الظاهرة، وتوضيح مختلف الصعوبات والعوائق الاجتماعية والمادية التي تقف خلفها .

الكلمات المفتاحية : التغير الاجتماعي، التقدم الاجتماعي، التنمية الاجتماعية، التطور الاجتماعي، النمو الاجتماعي التحديث .

Social change -Theoretical entrance

Abstract :

The contemplator in our reality is witnessing a state of change and transformation that has overwhelmed many social, cultural, family, technological, political, economic, educational and psychological fields ... This phenomenon is called by specialists in the field of social and psychological sciences with social change and in order to know this phenomenon scientifically and accurately. The theoretical intervention is to provide an overview of the phenomenon of social change and the various dimensions behind it and interacting with each other through the enumeration and discussion of different theories explaining the phenomenon, and clarify the various difficulties and social obstacles and The material that stands behind it.

key words: Social change, social progress, social development, social development, social growth, modernization.

مقدمة:

يعد الاهتمام بموضوع التغيير الاجتماعي في تاريخ الفكر الاجتماعي قديماً نوعاً ما فقد كرس كثير من الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين القدامى وخاصة الفلاسفة اليونانيين قدراً لا يستهان به من تفكيرهم وتأملاتهم لمحاولات فهم ظاهرة التغيير الاجتماعي، من خلال ما تعرضت له مختلف المجتمعات الإنسانية من سكون وحركة وانهيارات وتطورات خلال الأزمنة المتعاقبة، حيث يتم الخلط في كثير من الأحيان بين استعمالات هذا المصطلح كالتطور والنمو الذين في معناهما يحملان معنى التقدم دون إعطاء التسمية العلمية المعاصرة والمتعارف عليها اليوم، كما كانت نظرتهم للتغيير الاجتماعي عامة ومعرفة قاصرة آنذاك ولم تتوصل إلى القوانين التي تحكم هذه الظاهرة لكن هذا المصطلح يعتبر حديثاً نسبياً بوصفه دراسة علمية وإخضاعه للدراسة العلمية، والتي تعود إلى البدايات الأولى في علم الاجتماع، والتقدم العلمي والدراسات المعاصرة التي تناولته خلال القرن الثامن والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين، بسبب تطور الأدوات والوسائل العلمية النظرية والميدانية للبحث في ميكانيزمات هذه الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، وبعد الحربين العالميتين أخذت جهود المختصين من خلال الدراسات العلمية تتجه نحو التغيير المخطط من أجل التنمية والتحكم والضبط لهذه الظاهرة وتنظيمها، وأصبح معظم الأفراد في وقتنا الحالي يرحبون بأي تغيير أو تحسن في حياتهم .

1. مفهوم التغيير الاجتماعي **Changement Social**:

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى التغيير الاجتماعي تحديداً دقيقاً وشاملاً، لما لهذا المصطلح من شيوخ و استعمالات كثيرة ومتداخلة في الحياة اليومية، شملت جميع المجالات والتخصصات، لذا تم تعريفه من عدة زوايا نتيجة تعدد مقاربات المختصين الذين درسوه .

1.1. التعريف اللغوي للتغيير الاجتماعي :

التغيير في اللغة تغيير الشيء عن حاله: تحول وغير: حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان. (ابن منظور، ص 40) .
وبذلك فالتغيير يعني التبدل أو التحول بمعنى تغيير الشيء وتحوله وتبدله .

أما في اللغة الإنجليزية **Change** يعني الاختلاف الذي يحدث في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة (الدسوقي، 2004، ص 24).

وهذا يكون المعنى اللغوي للتغيير الانتقال والتبدل والتحول من حالة إلى حالة أخرى خلال فترة زمنية معينة .
ويقصد بكلمة اجتماعي **Social**: تلك العلاقة القائمة بين الفرد والآخرين، أي الشخص وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين (سلامة، 2007، ص 18).

وهذا يكون مصطلح التغيير الاجتماعي **Changement Social** لغوياً : يشير إلى الانتقال والتبدل والتحول في العلاقات القائمة بين الفرد والآخر خلال فترة زمنية معينة.

1.2. التعريف الفلسفي :

إن النظرة إلى الواقع وما يجري فيه من عمليات الثبات والتغيير تمتد جذورها إلى فجر الفكر الفلسفي اليوناني، ولقد أكد الكثير من الفلاسفة اليونانيون حقيقة ظاهرة التغيير والنمو ولقد وصل الجدل ذروته بين كل من هيرقليطس باعتباره الممثل الأجدل لفلسفة الحركة والتغيير وبين بارمنيديس باعتباره المدافع العنيد عن فلسفة الثبات .
جاء قول :

. بارمنيديس : على عكس قول هيرقليطس " الوجود موجود ولا يمكن إلا أن يكون موجوداً هذا الوجود لا يزول ولا يتغير وهو ثابت ساكن " (وحيد، 2001، ص 239) .

. هيرقليطس: " إن الأشياء في تغير متصل ومستمر بحيث أن المرء لا يستطيع أن يسبح بذات النهر مرتين لأن مياهها جديدة تجري من حوله أبداً " .

. أرسطو: التغيير الاجتماعي " ظاهرة تعم على الموجودات كافة وفي الأوقات كلها . (بدوي، 1982، ص29) .
 هاتين المقولتين الفلسفتين تنطبق على طبيعة المجتمع الإنساني لأنه يتغير باستمرار بدون توقفات وإن وجدت فهي
 مرحلية، كذلك الحال بالنسبة لسلوك الإنسان إضافة إلى قواعد وقيم الجماعة والنظم والأنساق والأنماط النسقية
 والأنساق البنائية الثقافية، أي أن المجتمع الإنساني يتغير باستمرار (العمر، ص 24).
 وعليه نجد من الناحية الفلسفية التغيير الاجتماعي يعني كل إرادة أو فعل والفعل بطبيعة الحال يؤدي إلى الحركة
 وكل حركة تنطوي على تغير (مدبولي، 1979، ص 139). وكانت نظرة العلماء آنذاك للتغيير الاجتماعي حتى القرن الثامن
 عشر نظرة تشاؤمية مبنية على الخوف من المستقبل، وأن الحالة القديمة للمجتمعات أفضل من الحالة الراهنة
 عكس نظرة العلماء المعاصرين .

1. 3. التعريف السوسيولوجي للتغيير الاجتماعي :

تعددت تعريفات التغيير الاجتماعي من الناحية السوسيولوجية نذكر أهمها :
 . جازيرج: التغيير الاجتماعي " هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولهذا
 فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن " (النكلاوي، 1968، ص 8) .

. غي روشي **Guy Rocher**: التغيير الاجتماعي بأنه " كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن لا يكون مؤقتا سريع
 الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها " (Rocher , 1968 , p19)

. ماكيبونس **Macionis**: التغيير الاجتماعي بأنه " التحول في تنظيم المجتمع وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن .
 . روجرز **Rogers** : يرى بأن التغيير الاجتماعي يشير إلى العملية التي تحدث من خلالها تعديلات في بناء ووظيفة النسق
 الاجتماعي ويتكون البناء من مختلف المكانات لدى الأفراد والجماعات الذين يشكلون هذا البناء، أما العنصر الوظيفي
 من البناء فهو الدور أو السلوك الفعلي للفرد في مكانة معينة .
 لذا فإن التغيير لدى روجرز عملية وليست حالة، ولكونه عملية فليس له بداية أو نهاية وهو مستمر عبر
 الزمن (الصالح، 2002، ص 51).

. ريتزر **Ritzer** : يقول إن التغيير الاجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد والجماعات والتنظيمات
 والثقافات والمجتمعات .

. فارلي **Fareley** : التغيير الاجتماعي بأنه التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناء الاجتماعي
 (عثمان، 2009، ص 7) .

. ذكر (بدوي، 382) بأن التغيير الاجتماعي " كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة
 زمنية معينة " .

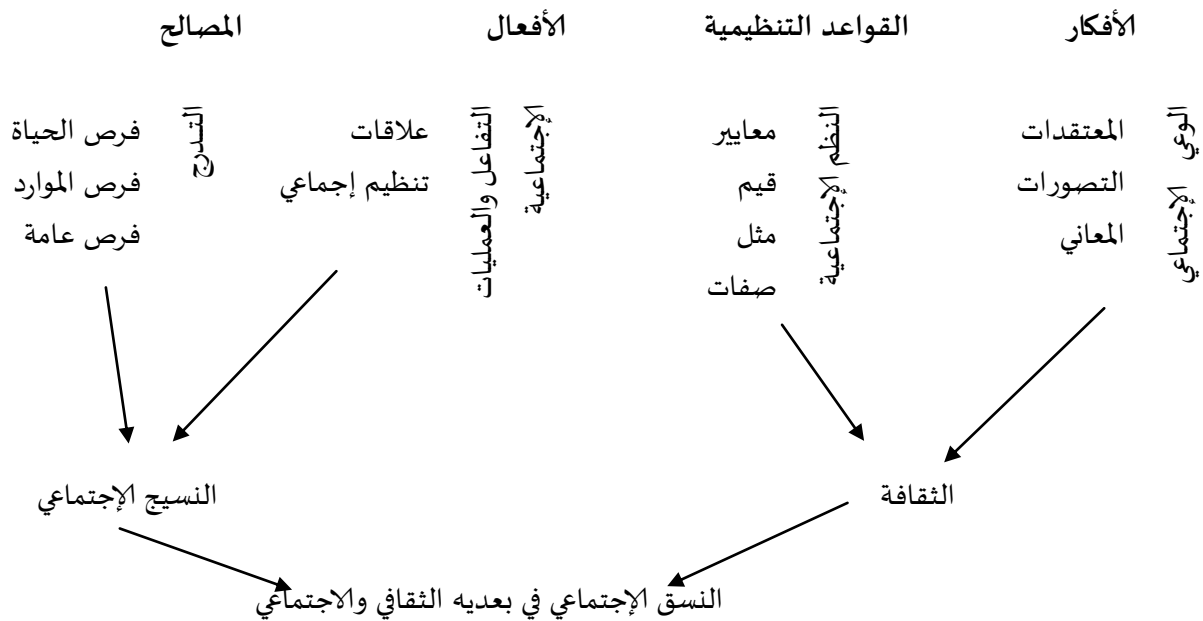
. يشير (غيث، 1966، ص 25) أن التغيير الاجتماعي " تلك التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي أي في بناء المجتمع
 ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة " .

إذا أمعن النظر فيما سبق من التعريفات السوسيولوجية نجد أن التغيير الاجتماعي ذلك التحول والتبدل والتغير
 الملاحظ الذي يحدث للبنية المورفولوجية للبناء الاجتماعي من حيث شكله ووظائفه نتيجة للتغيرات التي تعرضت
 لها مختلف الأنظمة الاجتماعية المكونة للمجتمع (الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية والأسرية ... إلخ ، مما
 يحدث طفرة في أنساق تلك النظم المختلفة، بسبب تغير مختلف أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة بين مختلف
 أفرادها خلال فترة زمنية معينة .

وحتى نتوصل إلى مفهوم أدق وأشمل لعمليات التغيير، لا بد أن ننظر إلى العناصر الأساسية التي تدخل في تشكل
 المجتمع، حتى يمكننا تتبع مكان وسبب حدوث التغيرات المتمثلة في أربعة عناصر باعتبارها أساس ربط المجتمع وهي:

. الأفكار وهي المسؤولة عن الوعي الإجماعي متمثلة في (المعتقدات والتصورات والمعاني).
 . القواعد التنظيمية من خلال النظم الإجتماعية متمثلة في (المعايير والقيم والمثل) .
 . الأفعال من خلال التفاعل والعمليات الإجتماعية متمثلة في العلاقات والتنظيم الإجتماعي .
 . المصالح متدرجة بحسب حاجات الأفراد متمثلة في (فرص الحياة ، فرص المورد فرص عامة) .
 وكل منها يتكون من مجموعة أجزاء ، وكل جزء وظيفته التي يؤديها يؤديها في البناء الإجتماعي العام، بعضها ثقافي وبعضها الآخر اجتماعي متداخلة ومتشابكة فيما بينها مشكلة ما يسمى بالنسق ثقافي اجتماعي، يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :

شكل (01) النسق الإجتماعي في بعده الثقافي والاجتماعي (عثمان ، ص7)



من خلال النظر إلى ما سبق من تعريفات ومن خلال المخطط نجد أن التغير الإجتماعي يشمل جملة من التحولات في أجزاء كل من المستوى الإجتماعي والمستوى الثقافي من خلال المستوى الشخصي للأفراد الذي يتشكل في غالبيته نتيجة التغير في أجزاء المستويين الإجتماعي والثقافي ، بحيث تتساند وتتشابك تلك الأجزاء وظيفيا لتشكل النسق الإجتماعي للمجتمع ومن ثم تعطي صورة لشكل البناء الإجتماعي ، بحيث لا يمكن فهم التغير الحادث للوظيفة التي يؤديها كل جزء في البناء الكلي على حدة إلا من خلال النظر إلى شكل البناء الكلي للمجتمع .
 وهذه هي طبيعة المجتمعات الحديثة ككل، وكذا الحال في مجتمعنا الجزائري أصبح أفراد المجتمع لديهم فضول في تجريب الجديد دون الإدراك الجيد لما قد يحدثه، بحيث يتفقون حول ما يعتقدون به أو يجدونه صائبا ونافعا لوجودهم ويخدم مصالحهم وييسر سلوكهم اليومي وينظم مطالبهم وغاياتهم ويحصل شيء من التأثير على هذا الاتفاق من قبل عامل خارجي أو داخلي مما يجعله مختلفا مع ما تم الاتفاق عليه بين الناس، قد يكون من خلال التأثير بثقافات أخرى غريبة عن المجتمع الذي يعيشون فيه ويتقبلون ذلك السلوك ويتصرفون وفقه ويستدخلونه في ثقافتهم، وبعد فترة من الزمن يستفحل ذلك السلوك الجديد في المجتمع ويؤدي إلى تغير في بقية المجالات الحياتية، وكننتاج لذلك يظهر التغير في شكل البناء الإجتماعي الكلي، هذا التغير قد يكون طفيفا وقد يكون بليغا بحسب تأثيره في بقية المستويات .

من خلال التحليل الجزئي لتشكيل البناء الاجتماعي السابق نجد أن التغيير الاجتماعي الحادث الذي طرأ على البناء الاجتماعي، إنما هو نتاج لسلوكيات أفراد في مختلف العمليات العقلية والمعرفية والوجدانية التي تتجلى في المجال السلوكي، من خلال التفاعل بين الجانب النفسي للأفراد كوحدة، والجانب الاجتماعي بمختلف نظمه ومؤسسته، أي من خلال علاقة التآثر والتأثير بين الفرد والمجتمع، وهذا هو مجال عالم النفس الاجتماعي وهو بالضبط مجال دراستنا الحالية التي نود من خلالها تجسيد مقارنة نفسية اجتماعية لأن البعد السلوكي لظاهرة التغيير الاجتماعي هو البعد الذي يحدد بصورة فعالة حدوث التغيير الاجتماعي المصحوب بتغيير في القيم والاتجاهات والعادات وبما يتوافق مع النسق الاجتماعي الجديد.

2. بعض المفاهيم المتعلقة بالتغيير الاجتماعي :

لابد من التنبيه إلى ظهور مفاهيم ومصطلحات مختلفة ارتبطت بوصف عملية التغيير الاجتماعي في المجتمع أو أجزائه لكن مفهوم التغيير هو الأعم، لذا يجب توضيح الرؤية ومحاولة فهم كل مصطلح على حدة، ومن أهم هذه المفاهيم نذكر:

1. 2. التقدم الاجتماعي Progrès social:

التقدم يعني حركة تسيير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة، أو الأهداف الموضوعية التي تنشأ خيراً أو تنتهي إلى نفع (الدقس، ص 23).

من الناحية التاريخية فإن فكرة التقدم تعود إلى عصور قديمة وأول من استعمل هذا المصطلح هو لوكريتيش Lucretius عام 60 ق.م، إلا أن نظريات التقدم الاجتماعي لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر على يد بيكون Bacon وديكارت Descartes ، وتزامن ذلك مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور فلسفة التقدم بوجه عام، وتطور المفهوم في القرن التاسع عشر خاصة لدى رواد علم الاجتماع الذين غيروا النظرة التشاؤمية التي كانت سائدة من قبل إلى النظرة التفاؤلية إلى تطور الإنسان (إستيتية، ص 33). وعليه فالتقدم يعني التغيير المستمر نحو الأفضل والأحسن والسير نحو الأمام، بمعنى أن حالة المجتمع وأوضاعه القادمة تكون أفضل من حالته السابقة، وأي تقدم يحدث في المجتمع يمر بمراحل متعاقبة ومكملة لبعضها البعض رغم اختلاف خصوصيات كل مرحلة وفقاً لظروفها وطبيعتها، لكن يجب أن تكون المرحلة التي تلي سابقتها أفضل منها وأكثر ازدهاراً وانتعاشاً، وهذا يؤدي التقدم إلى رفاهية وتحسن أوضاع أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة، أي يعني حركة تسيير نحو الأهداف الموضوعية التي تنتهي إلى نفع (العمر، ص 51).

والتقدم قانون إنساني بمعنى أنه يرتبط بالمجتمع الإنساني، ذلك أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يمكن أن يتقدم أو يرتقي في حياته من حالة إلى حالة أعلى (الطنوبي، 1996، 107).

ومن أمثلة التقدم تطور وسائل النقل عبر مراحل التاريخ، حيث تطورت وسائل النقل من الحيوان إلى العربة والسيارة والطائرة للتنقل من مكان إلى مكان آخر، وساعدت الإنسان في اختصار الوقت والزمن والجهد، وتقريب المسافات البعيدة كل ذلك انعكس تدريجياً على حياة الأفراد أدى إلى تحقيق الرفاهية والانتعاش نحو الأفضل والأحسن.

لكن أحياناً نجد أن التقدم في المجتمع يكون عكسياً ويؤدي إلى نتائج سلبية كحالات التفكك والانحلال، يعود ذلك إلى أن مفهوم التقدم يكون بعيداً عن الواقع الاجتماعي وغير مرتبط به .

رغم الصلة بين مفهوم التقدم والتغيير الاجتماعي لأن كلا المفهومين يؤثر في البناء الاجتماعي العام للمجتمع مما يؤدي إلى حدوث بعض التغيرات الاجتماعية المصاحبة في مختلف أنساق هذا البناء، لأن معظم أحوال التقدم يصاحبها العديد من التغيرات الاجتماعية كما أن هناك بعض التغيرات التي تهدف إلى حدوث نوع من التقدم الاجتماعي، وخاصة العمليات المصاحبة لعمليات التنمية الشاملة (الدسوقي، ص 32).

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي، إذ أن التقدم الاجتماعي يحمل معنى التحسن المستمر نحو الأمام أي أنه يسير في خط متصاعد، في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون تقدماً أو تخلفاً (غنيم، 2008، ص24)، وبالتالي يكون مصطلح التغير الاجتماعي أكثر علمية لأنه يتوافق وواقع المجتمعات (إستيتية، ص34).

2.2. التنمية الاجتماعية :

يعرف (أحمد زكي بدوي، ص384) التنمية أنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قوة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة على أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو المطلوب، وهذا ما يطلق عليه بالتغير الاجتماعي المخطط الذي يجعل المجتمع يتغير وفق الأهداف المرسومة له.

وهي عبارة عن التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المطلوب والانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب فيها أو مرغوب الوصول إليها (الدسوقي، ص33).

أي أن التنمية هي جانب من التغير الاجتماعي المقصود أي غير التلقائي، الذي يتماشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع وذلك من أجل تحقيق الصالح العام (الحسن، 2005، ص310).

3.2. التطور الاجتماعي :

نجد أن العلوم الاجتماعية تأثرت في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الأحياء من خلال نظرية داروين Darwin عن تطور الكائنات الحية، ومن ثم فقد شبه المجتمع الإنساني بالكائن الحي في نموه وتطوره وهذا ما يعرف بالمماثلة العضوية التي من خلالها يتم تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية .

ومن هنا أصبح مفهوم التطور يستخدم الوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيداً (إستيتية، ص35).

إذا فالتطور الاجتماعي يشمل النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة (الدقس، ص28).

ويشير (Mitchel، 1968، ص70) في معجم علم الاجتماع، بأن التطور الاجتماعي هو تلك العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة .

مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين التطور الاجتماعي والتغير الاجتماعي فالتغير الاجتماعي أشمل وأعم وأكثر علمية وواقعية لتشخيص حالة المجتمعات من التطور الاجتماعي، لأنه يتناول كلا الجانبين من حيث قد يحدث للمجتمع تطوراً اجتماعياً كما يمكن أن يحدث له تخلفاً اجتماعياً، بينما التطور الاجتماعي يعني أن ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة كمية ونوعية متزايدة التعقيد مع حذف واستبدال البنى القديمة دون الاهتمام بالجانب الثاني في تغير المجتمع وهو التخلف الاجتماعي، فمن غير المعقول لغوياً وعلمياً أن نقول بأن التطور يحمل في طياته التخلف.

4.2. النمو الاجتماعي Croissance Social :

يعني مصطلح النمو Croissance أنه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو أجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية، ويتضمن تغيراً كمياً وكيفياً والغاية من النمو هو النمو ذاته (بدوي، ص187).

والنمو الاجتماعي يعني النمو الذي يتعلق بالمجتمع، ويعني نمو السمات الفردية بما يتفق مع الأنماط الاجتماعية المقررة والبيئة الاجتماعية من ناحية عامة (الدقس، ص32).

وعادة ما يستخدم مصطلح النمو في مجالات محددة، ويعني الزيادة الثابتة والمستمرة نسبيا في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، كالزيادة السكانية، كما أنه يتضمن معنى الزيادة الطبيعية (عثمان وقبس، ص9).
 مما سبق يمكن أن نستدل على الاختلاف بين كلا المصطلحين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي، فالنمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا وتكون تدريجية وبطيئة ومستمرة في أحد جوانب الحياة وخاصة المادية منها يغلب عليها الجانب الكمي وتكون هذه الزيادة تلقائية لا دخل للإنسان فيها وهو بذلك لا يعبر إلا عن جزء من التغير الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام، أما التغير فيشير إلى التحول السريع الكيفية نحو الأمام أو إلى الخلف ويؤثر على شكل البناء العام، وعليه فالتغير الاجتماعي أشمل وأعم من النمو وأكثر علمية وواقعية .

5.2 .التحديث Modernisation:

لقد شاع استخدام مفهوم التحديث في الآونة الأخيرة وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين في المجتمعات الصناعية المتقدمة، والذي يعني التغيرات التي تحدث في المجتمع من خلال انتقاله من المجتمع التقليدي إلى مجتمع نامي أو حديث، وخاصة في النواحي الديموغرافية والأسرية والثقافية والتعليمية والقوى الاجتماعية والطبقية والاقتصادية والدينية .

ويرى وليوت مور W. Moore، أن التحديث يشير إلى التحول الشامل في نمط المجتمع التقليدي إلى نمط المجتمع الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا ويشهد نوعا من الاستقرار السياسي (الدسوقي، ص38).
 كما يرتبط مفهوم التحديث Modernisation بمفهوم التنمية، حيث يعني التحديث التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط أكثر تطورا تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا، ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية .

فالتحديث والتنمية يحدثان تغيرا اجتماعيا، ولكن المفهومين ليسا بديلين لمفهوم التغير الاجتماعي لأنهما يعبران عن حالة خاصة تتعلق بتحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات نامية وحديثة، أما التغير فهو مفهوم أشمل وله أبعاد أكثر اتساعا (إستيتية، 2004، ص42).

3. عوامل التغير الاجتماعي :

هناك جدل كبير لا يزال قائما بين العلماء في تحديد العوامل والأسباب الموضوعية للتغير الاجتماعي، وذلك بسبب اختلافهم في نشأته وكذا تأثيرهم بمختلف النظريات التي تناولت هذه الظاهرة، إضافة إلى التوجه الإيديولوجي وطبيعة كل مجتمع من المجتمعات، تجعل من الصعب تحديد تلك العوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض في إحداث التغير الاجتماعي، وبهذا كانت الآراء متعددة حول تحديد وتصنيف مختلف العوامل التي تقف وراء ظاهرة التغير الاجتماعي لكنها في نهاية المطاف تمكنا من إعطاء تصور علمي و تكوين نظرة شاملة نستند إليها أثناء عمليات التشخيص والمفارقات بصفة عامة، ومن هذا المنطلق نستعرض مختلف الاجتهادات في عوامل وأسباب التغير الاجتماعي:

1.3 .العوامل الخارجية :

ويقصد بها مجموعة العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي دون تدخل الإنسان في ذلك أي أن التغير الاجتماعي يحدث من خلالها تلقائيا دون تدخل الأفراد، كالعوامل البيئية الفيزيكية، والتغيرات الديموغرافية، والاتصال الثقافي .

1.1.3 .العوامل الإيكولوجية (البيئية الفيزيكية) :

وتستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية وهناك من يطلق عليها العوامل الطبيعية أو البئية أو الفيزيكية، والدراسات الإيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة (الدقس، ص130)

وبهذا تشتمل هذه العوامل على كل ما يحيط بالإنسان من موقع جغرافي وتضاريس وتربة ومناخ وطاقات كامنة ومواد أولية ونباتات وجماد وكوارث بيئية وأوبئة وأمراض... إلخ تؤثر على الإنسان ويتأثر بها .
والمجتمع جزء من العالم المادي، وهو في تطوره إنما يتبادل التأثير والتأثر مع الطبيعة التي تعتبر شرطاً ضرورياً لحياة الناس ولوجود المجتمع وتطوره .

وتجدر الإشارة هنا إلى قول كينيث بولدينج **K . Boulding** في كتابه العلوم الاجتماعية وأثرها في المجتمع " يتألف النظام الاجتماعي من جميع الكائنات البشرية ويلتصق هذا النظام الاجتماعي بسطح الأرض، بحيث تصبح تسميته بالمحيط الاجتماعي، وهكذا فإن المحيط الاجتماعي يحتل مكاناً جنباً إلى جنب مع محيط اليابسة والمحيطات المائية والجوية والحياتية التي تغلف الكرة الأرضية وهو ذو علاقة متينة تتشابك بقوة مع المحيطات الأخرى التي يمتزج بها، والتي لا يمكن أن تكتب له الحياة من دونها، ولكنه مع ذلك يتمتع بحيوية خاصة به وباستقلال ذاتي (قنوص، 2001، ص 239) .

وثمة علاقة وطيدة ومتلاصقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها تؤثر فيه ويتأثر بها وتضفي عليه طابعاً وتحديثاً أثراً كبيراً في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، وهذا ما أكده ابن خلدون في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية، وفي مواضع أخرى بين أثر الهواء في أخلاق البشر، ويتبين من ذلك أن ابن خلدون يؤكد على تأثير المناخ على طبيعة الظواهر الاجتماعية والنفسية للسكان وتعتبر البيئة الطبيعية لديه العامل الأساسي في تشكيل نشاط الإنسان.

كما بين **Montesquieu** أثر المناخ على المعيشة البشرية مبيناً أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيائية والثقافية للمجتمعات المتباينة وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب .

وفي منتصف القرن العشرين قدم دولي دونكان **D .Donkan** عام 1959 نظريته حول الإيكولوجيا الإنسانية وأضعا البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي وأن مظاهر عديدة في الثقافة يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية (الدقس، ص 134).

3.1.1.2 . العوامل الديموغرافية :

يقصد بالعوامل الديموغرافية الآثار المترتبة عن الوضع السكاني من حيث الزيادة والنقصان ومعدلات النمو والهجرة والخصوبة والوفيات إلى غير ذلك من العوامل والمؤشرات الأخرى، كل هذه العوامل لها تأثير على الحياة الاجتماعية بصورة عامة من حيث مستوى المعيشة الذي ينعكس على باقي النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية... إلخ، فالأمراض والأوبئة تؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات في المجتمع، والتقدم في مختلف المستويات الصحية من حملات صحية وتطعيم ضد مختلف الأمراض والفيروسات أدى إلى التقليل من معدلات الوفاة وأمكن من التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة، مما ساعد على حدوث طفرة سكانية، لهذا يعتبر النمو السكاني وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي .

3.1.3 . العوامل الثقافية :

لقد ركز العديد من العلماء الاجتماعيين ومن بينهم : وليام أجرين و سوركين ، على العامل الثقافي واعتبروا الثقافة من أهم العوامل في إحداث التغير (مدبولي، ص 173)، كما يرى أنصار هذا العامل أن الثقافة أساس أي تغير أو تطور اجتماعي، فعندما يحدث تغير ثقافي داخل المجتمع سواء أكان ذلك التغير مادياً أو معنوياً تحدث تغيرات اجتماعية فتتغير بعض العادات والتقاليد والأعراف أو تتعدل أو تختفي كلياً (جودت، 2004، ص 161).

ولقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغييرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية وفلسفة الثورة الفرنسية وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

فالأفكار والقيم والأيدولوجيا وغيرها تعتبر من ميكانزمات التغيير الاجتماعي، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا تعتبر سببا في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيما معينة فإنها تؤثر في نظر أفرادها نحو العلاقات الاجتماعية السائدة بينهم وفي اتجاهاتهم بشكل عام (الدقس، ص146).

كما تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، ومعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار الثقافي، وبهذا تكون المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات أكثر عرضة للتغيير السريع، فالاتصال الثقافي عملية تسهم في إحداث تغيير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلية، من حيث الأفكار والمعتقدات السياسية والجوانب الدينية وأساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة (إستيتية، ص50).

ومن مظاهر تأثير العامل الثقافي تطور المجتمعات المنعزلة وتطوير أنظمة وآليات التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي والتطلع إلى الثقافات الأخرى والسعي وراء الإبداعات الحديثة والتي لها تأثير على المجتمع كونها إضافة جديدة على الحياة الاجتماعية في كيفية استخدامها والأثر الذي تتركه وتحديثه في بقية مجالات الحياة .

ولقد أكد لويس مفورد في مؤلفه الطريقة الفنية والحضارة بأن التقدم التقني والآلي الذي ظهر في أوروبا عقب الثورة الصناعية جاء نتيجة للتقدم الذي حدث على مستوى العوامل الثقافية، ومن ثم أدى إلى تغييرات اجتماعية جوهرية في بعض النظم الاجتماعية وظهور الطبقات (بن الشين، ص32).

4.1.3. العوامل الاقتصادية :

يقصد بالعوامل الاقتصادية أنماط الإنتاج السائدة في المجتمع وأشكال التوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة والتصنيع، أي جميع النواحي المادية التي تحيط بالمجتمع أو ما يسمى بالبناء الاقتصادي للمجتمع وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، وأي تغير في أحد الأجزاء للبناء الاقتصادي ينجم عنه تحول وتغير شكل البناء الاقتصادي ككل، كما أن البناء الاقتصادي يعتبر مسؤول عن التطورات والأحداث التاريخية وعن توجيه عمليات التغيير الاجتماعي في المجتمع إضافة إلى أنه مسؤول عن التنظيم السياسي والقانوني والديني والفلسفة والأخلاق في المجتمع (جودت، 161).

لذا فإن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموما (الدقس، 137).

وهذا ما يؤكد أنصار النظرية الاقتصادية أمثال ماركس و إنجلر و لينين أن العامل الاقتصادي وراء كل التغييرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع .

2.3. العوامل الداخلية :

وتعني العوامل التي يكون مصدرها من داخل المجتمع وتتضمن العوامل النظامية إشارة إلى الدور المنوط بالنظام السياسي في إحداث عملية التغيير، وكذا العوامل المرتبطة بالأفراد من خلال تأثيرهم في بعضهم البعض من خلال تفاعلاتهم وعلاقاتهم ونفوذهم .

1.2.3. العوامل التكنولوجية :

لقد حظي مفهوم التكنولوجيا Technologie على اهتمام العديد من الباحثين، وتشير هذه الكلمة إلى معاني متعددة ويقصد بها في مجال التصنيع تقنية Technification أي وسائل الإنتاج وجعلها فنية تكنولوجية، إلا أن هذا المفهوم أوسع مجالا وتأثيرا من مجرد اختزاله في عملية التقنية، حيث يشير إلى المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ العلمية والاكتشافات والعمليات الصناعية التي تتم تطبيقا لهذه المبادئ والنظريات والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة

المجتمع، وهي عملية مستمرة، ومن ثم يتضمن هذا المصطلح العمليات التطبيقية للأسس العلمية في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة وأسلوب الإنسان في تطوير وترقية أدوات وأساليب الإنتاج (غنيم، ص 43).

وبهذا تشير العوامل التكنولوجية إلى التطبيقات العملية ذات الجذور العلمية والمعلوماتية .

كما تعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيوفيزيقي، ويرى وليام أوجيرن بأنه دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجواب المادية للثقافة (الدقس، ص 113).

وللتقدم التكنولوجي أثر كبير على المجتمعات، حيث كان للاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية، مما جعل كثير من العلماء يرون أن للتكنولوجيا السبب الأساسي في إحداث التغير الاجتماعي، كما يرى شنيدر Schneider أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، كما يقول أيضا أنه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي وأن أي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال (إستيتية، ص 58).

لذلك فقد أدت الاستخدامات المتعددة للتكنولوجيا في المجال الصناعي إلى ضخامة الإنتاج كما وكيفا ونوعا وجودة كما ساعدت العاملين على اختصار الجهد والوقت، كما ظهرت تخصصات دقيقة ونوعية في كثير من المجالات تتوقف أحيانا على استعمال تلك الآلات والمعدات بدلا من الإنسان، لذا نجد أن التكنولوجيا ترتبط بالمجتمع ارتباطا وثيقا، فهي انعكاس لثقافة المجتمع المادية والفكرية، وتعبير صادق عن تقدم المجتمع الحضاري وبالتالي فإن وظيفة المخترعات المادية هي خدمة الحياة الاجتماعية وعليه فإن جوهر التكنولوجيا اجتماعي، وهذا ما يراه أنصار هذا الإتجاه أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع، وترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، لأن التكنولوجيا تأتي استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافهم بأقل جهد ممكن وبأقل التكاليف وتتيح للإنسان ظروف مناسبة من أجل راحته وسعادته (الدقس، ص 117).

2.2.3. العوامل الاجتماعية :

ويقصد بها مجموعة التغيرات التي تطرأ على البنى والهياكل التركيبية للمجتمع، فالمجتمع كما يخبرنا كيرث و ملز مكون من مؤسسات بنوية لها وظائفها وأهداف محددة كالمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والعائلية والتربوية والعسكرية وهذه المؤسسات متصلة بعضها البعض ومكملة الواحدة للأخرى فأى تغير يطرأ على إحداها لا بد أن يترك آثاره وانعكاساته على بقية المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى تحويل التركيب الاجتماعي من شكل لآخر (الحسن، ص 213)

فإذا ما تحولت المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات تعتمد على الصناعة والتجارة أكثر من اعتمادها على الزراعة وتحولت معها أساليب الإنتاج من أساليب بدائية إلى أساليب حديثة وتكنولوجية، فهذا التحول لا بد أن يترك آثاره على نظام العائلة ونظام الثقافة والتربية وبقية النظم الأخرى الموجودة في المجتمع (الحسن و عدنان، ص 281)، وبهذا يتعدى هذا التغير إلى مختلف الفئات والجماعات الاجتماعية ومراكزها التي تحتلها في الهرم الاجتماعي وكذا تغطية شبكات العلاقات الاجتماعية وما تنظمه من أنشطة يتشارك فيها الأفراد من خلال مختلف الأدوار المرسومة، فيؤدي إلى تحول العائلة من ممتدة إلى عائلة زواجية أو نووية، ونظام التربية في المجتمع يتحول من نظام يعتمد الطرق الميكانيكية في التعليم إلى نظام يعتمد الطرق التأملية والعقلانية ونظام القيم الاجتماعية يتحول من نظام القبيلة والعشيرة والأعمال البدوية والعصبية القبلية والأناية والكرم والشرف وهذه القيم والمثل بنوعها الرديء والجيد كانت تتماشى مع طبيعة البيئة الاجتماعية والتي يدعمها النظام الاجتماعي ويعتبرها وسائل تساعد على التوازن والاستقرار والمحافظة على الظروف المادية والمعطيات الموضوعية والذاتية، وبعد التحول تظهر القيم الجديدة التي تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الجديد، تبدو هذه القيم

متناقضة ومتضاربة مع القيم التقليدية التي كانت سائدة في المجتمع ويتصرف بموجها، هذا التناقض بين القيم الجديدة والقيم القديمة يؤدي إلى نوع من الصراع القيمي .

3.2.3. العوامل السياسية :

إن العامل السياسي يلعب دورا في المجتمعات البسيطة، ولم يكن لتحقيق هذه المجتمعات درجة من الاستقلال والتحرر تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، كما كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات ستاتيكية بطيئة التغيير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغيير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، وأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني وترسم السياسات لتنظيم عملية التغيير وتحاول جاهدة تعبئة طاقات المجتمع لتنفيذ هذه البرامج السياسية (إستراتيجية، ص56)، ويظهر جليا هذا العامل من خلال التحولات البنوية بمؤسسات الضبط والسلطة والقانون في المجتمع .

3.2.4. العوامل الأيديولوجية (الفكرية) :

تعتبر الأيديولوجية قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الراقية طبقا لسياسة تكاملية ووسائل هادفة وتساندها في ذلك تبريرات ونظريات فلسفية .

وبالتالي تشمل الأيديولوجية النظام الفكري والعاطفي الذي يعبر عن مواقف الأفراد في العالم والمجتمع، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار والعواطف والمواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته (بن الشين، ص39).

وتعد الأيديولوجيا حركة فكر هادفة تؤثر على سلوكيات وعلاقات وأنماط حياة الأفراد ولها فاعليتها في التأثير على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وكثيرا ما تكون هذه العملية مقنعة أي تهدف لخدمة أغراض النظام أو الطبقة الحاكمة، من خلال محاولة السلطة الحاكمة المتواجدة على رأس هرم السلطة من خلال موقعها السياسي فرض أيديولوجيتها على المجتمع ككل من خلال وسائل الإعلام المختلفة من أجل إحداث التغيير الاجتماعي في البيئة الاجتماعية وفي العلاقات الاجتماعية، ويرى أنصار هذا العامل أن وجود أو ظهور مذاهب فكرية متعددة في المجتمع يؤثر في أساليب حياة أفرادها وفي عملية التغيير الاجتماعي فيه، فالأيديولوجية الدينية أو الرأس مالية أو الاشتراكية مثلا تؤثر في توجيه نشاط الأفراد والجماعات أو تشكيل أنماط معيشية من التفاعل والعلاقات (جودت ، ص61) .

وترتبط العوامل الأيديولوجية بالمذهب والعقائد الفكرية السائدة في المجتمع، وهذه المذاهب والعقائد الفكرية عرضة للتغيير نتيجة ارتباطها بالتيارات والعوامل الثقافية والتكنولوجية، لذا فإنها تتأثر بها وتجعلها تتغير من حين لآخر لارتباطها بتطور المجتمع فضلا عن ارتباطها بالعادات والتقاليد والقيم وأي تغيير فيها يؤدي إلى تغيير هذه العادات والتقاليد والقيم تبعا لذلك، إضافة لسرعة اتسامها بالانتشار الذي أصبحت تساهم وسائل الإعلام والاتصال فيه، لذا يمكن اعتبار الأيديولوجية من العوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث التغيير الاجتماعي (الدسوقي، ص50).

3.2.5. العوامل الدينية :

إن من بين الذين شددوا على أهمية الدين في التغيير الاجتماعي المؤرخ الفرنسي فوستيل دي كولانج في كتابه المدينة العتيقة، وقد جاءت تأكيدات بنيامين كيد الفيلسوف الإنجليزي داعمة ومطورة لرأي كولانج، حيث ذهب إلى أن الدين هو القوة الوحيدة المؤثرة في التقدم، فالنظام الديني هو الذي يوحد بين الأجيال ويحقق التكامل بين المجتمعات، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى، كما يرى كيد أن الدين وحده هو الذي يسمح بوجود تقدم اجتماعي وتغيير مستمرين (جودت، ص161).

لهذا ومن خلال تأثيرات مختلف الوسائل الحديثة في نشر الوعي الديني والثقافة الدينية في مختلف المجتمعات، كل ذلك انعكس على مختلف شرائح المجتمع ومختلف المؤسسات المجتمعية، جعل الأفراد يعيشون نوعا من الصحوة ويتخلون عن بعض العادات والتقاليد التي كانوا يتشبثون خلال مرور الزمن، وبعد توفر المعرفة الصحيحة والحقيقية

أصبح هناك نوع من النضج في النظام الديني وهذا بدوره انعكس على باقي النظم الإجتماعية وعليه فالعوامل الدينية ليست أقل أهمية من بقية العوامل المذكور سابقا في إحداث التغير الإجتماعي.

3.2.6. العوامل البيولوجية :

ويشمل هذا العامل كل الاستعدادات التي تعين الفرد على الحياة ويعمل على الحياة وتعمل تحت تأثير ظروف البيئة الإجتماعية والثقافية من عادات وتقاليد ومعتقدات ولغة وأساليب عمل... إلخ، ويشدد العالم الفرنسي آرثر جربيتو (صاحب النظرية العنصرية في علم الاجتماع) على عدم تكافؤ الأجناس الإنسانية، وهذا يفسر اختلاف خصائص الأجيال المتتالية، فهل نحن مثلا مثل أجدادنا تماما من الناحية البيولوجية (جودت، ص160).

4. نظريات التغير الإجتماعي :

تعد النظرية بمثابة نموذج تصوري لتفسير ظاهرة التغير الإجتماعي كما تهدف إلى معرفة التغيرات والتطورات التي طرأت على المجتمعات عبر مراحل التطور التاريخي ولتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين المجتمعات القديمة و المعاصرة وصلتها بحركة التاريخ والأحداث التاريخية .

كما أن التغير الإجتماعي يحدث وفق قوانين معينة وليس بصورة عشوائية، نتيجة لذلك ظهرت العديد من المحاولات التي تولي أهمية لتفسير تلك الظاهرة مع تعاقب الأزمنة ورصد مختلف التغيرات التي تحدث للمجتمعات من حركة وسكون وتأثرها بمختلف العوامل والتيارات والاتجاهات والثقافات، لذا نجد أن مختلف النظريات التي تناولت ظاهرة التغير الإجتماعي كثيرة ومتباينة في تفسيرها لهاته الظاهرة، منها من تركز على عامل واحد يعود إليه الفضل في التغير ومنها من ركزت على عوامل أخرى، وعلى هذا الأساس وجب استعراض مختلف النظريات في هذا الإطار وعدم التحيز إلى نظرية معينة، وذلك من أجل تكوين صورة شاملة حول ظاهرة التغير الإجتماعي واستنباط مختلف القوانين التي تتحكم في تغيير المجتمعات بتنوع ثقافتها وتعدد مقوماتها، ويمكن توضيح أهم النظريات التي فسرت ظاهرة التغير الإجتماعي فيما يلي :

4.1. النظريات الحتمية Determinant :

ويقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي ركزت في تفسيرها للتغير الإجتماعي على عامل واحد كالاقتصاد أو المناخ، على اعتبار أن هذا العامل الوحيد الذي يحرك بقية العوامل الأخرى .

وهذا توصف هذه النظريات بأنها نظريات إختزالية Reductionism أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد، وتعتبر أن هذا العامل وحده الذي يقف وراء حدوث التغير ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية Determinism، وهذا المفهوم مشتق من الكلمة اللاتينية Determinant، ومعناها يحدد، وهذا فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفا، وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الإجتماعي أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد الأصل، الكامن خلف حدوث كل الظواهر (إستيتية، ص119).

وانتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم، وجاءت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى حسب تخصصات الباحثين ، فنجد العديد من التسميات حسب تخصصات هؤلاء الباحثين، فنجد الحتمية الجغرافية والحتمية البيولوجية والحتمية الاقتصادية والحتمية التطورية والحتمية المادية

4.1.2. الحتمية الاقتصادية :

وتأثر أصحاب هذه النظرية بدور العامل الاقتصادي، وهي تتخذ من الثقافة المادية عاملا متحركا تتوقف عليه تغيرات الجوانب الأخرى من الحياة، ويشير ماركس صاحب هذه النظرية أن الظروف الاقتصادية تؤلف أساس البناء الإجتماعي وتؤثر تأثيرا عميقا في جميع الجوانب الأخرى للنشاط البشري، وقد أكد أن أسلوب الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليات الإجتماعية والسياسية والروحية للحياة (جودت، ص158).

1.1.4. الحتمية البيولوجية :

تأثر أصحاب هذه النظرية بالعلوم البيولوجية ونظرية التطور البيولوجي، كما أن بعضهم من البيولوجيين، ويركز هذا الإتجاه على افتراض ساد في المجتمعات القديمة منذ القدم وهي أن الأفراد في المجتمع الإنساني ينقسمون إلى أجناس وسلالات وجماعات يصنفون في أصناف على أساس ما يملكونه من نواح بيولوجية وعلى أساس تفاوتهم في هذه النواحي يشكلون طبقات داخل المجتمع، كما أن نوعية الحياة لدى جماعات معينة أو شعب تتوقف على جملة من المؤشرات تكمن من خلال قدراته وإمكاناته البيولوجية، إضافة إلى أن الأجناس البشرية تختلف من حيث قدراتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها .

وهذا فالحتمية البيولوجية تأسست على افتراض العامل البيولوجي الذي يؤدي إلى تفوق طبقات داخل المجتمع الواحد على حساب طبقات أخرى، وارتباط هذا العامل بالخصائص البيولوجية التي تميز تلك الطبقات، وهي متغيرات بيولوجية حتمية تؤثر في التغير الاجتماعي كالتفاوت في الجوانب الوراثية والتفاوت في الذكاء والقدرات الجسمانية والنفسية للأفراد (الزغبي، ص56).

وقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة كالحضارة اليونانية التي ساد فيها الاعتقاد بأن هناك أناسا ولدوا ليحكموا، والبعض الآخر ولدوا كرعية .

كما لعب دي جوبينون De Gobineau دورا في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية.

2.1.4. الحتمية التطورية :

وترى أن التغير الاجتماعي يتحدد بنتائج وغايات نهائية وأن التغير يحدث نتيجة لأسباب معينة وتنتهي هذه الأسباب بتحقيق الغايات والنتائج النهائية أمثال هيجل الذي يرى أن التغير يهدف إلى تحقيق الدولة الكاملة (جودت، ص158).

2.1.4. الحتمية الجغرافية :

ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الإنسان تربطه علاقة بطبيعة الطقس الذي يعيش فيه من حيث اعتداله أو درجة البرودة أو الحرارة، وهذا الأخير يؤثر على استجابات هذا الإنسان في مختلف المواقف من حيث المزاج والانبساط والانطواء وسرعة الحركة والتهيج وغيرها من السمات الشخصية الأخرى التي تظهر كنتاج لتأثير الطبيعة .

رغم أن فكرة الحتمية الجغرافية قديمة قدم الزمان، إلا أنها شاعت من خلال استخدام الكثير من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغيرها، ومن أشهرهم الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير تغير المجتمعات، في قوله "إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية " كما قدم هنتنجتون شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية، وهذا من أجل إثبات صحة نظريته (إستيتية، ص120).

2.1.4. الحتمية المادية :

وتقول بأن المجتمع يسير ويتحرك من البساطة إلى التعقيد نتيجة التنوع التدريجي والتعقيد المتزايد في الحياة المادية (جودت، ص158).

2.4. النظرية التطورية :

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكانت متوازنة إلى حد ما مع النظريات الحتمية، وإن كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة، وتعد أهم النظريات المبكرة التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي، ولكن منذ عام 1920 بدأ الاهتمام بالتحليل المنظم للأنساق الاجتماعية، وكذا اختبار الاتجاهات الاجتماعية الديموغرافية، إضافة إلى الفحوص التي أخذت عن المحددات الاجتماعية للسلوك (غنيم، ص59).

انطلقت النظريات التطورية من افتراض أساسي مفاده أن المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها، بمعنى أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط Simple إلى أشكال أخرى أكثر تعقيدا More Complex عبر مراحل يمكن التعرف عليها، ويتفق التطوريين على هذه القضية، لكنهم يختلفون حول ثلاث قضايا جوهرية:

الأولى: تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي .
الثانية: حول العامل الرئيسي المحرك للتطور ، هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة للتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية .
الثالثة : تتصل بوجهة التطور، هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث بدأ؟ (إستيتية، ص26).

ووفقا لهذا الإشكال المطروح ومن أجل الابتعاد عن الخلط والتداخل لمختلف النظريات بين عوامل التغير والنظريات المفسرة للتغير، سوف نتبع الخطة المنتهجة من قبل الباحثة الأستاذة الدكتورة دلالة ملحسن إستيتية في كتابها التغير الاجتماعي والثقافي والتي ركزت على البعد الثالث وهو المتصل بوجه التطور والذي قسمت في ضوءه نظريات التطور إلى نوعين وهما: نظريات التطور الخطي، ونظريات التطور الدائري .

4. 2. 1. النظريات الخطية :

وتوصف بأنها نظريات تهتم بالتحويلات التقليدية المستمرة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد، ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة .

وتنطلق هذه النظريات من افتراض أساسي وهو أن كل المجتمعات تتغير من الشكل البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيدا في خط مستقيم من التطور، حيث عكست هذه النظريات إدعاءات أو افتراضات هذا الوقت وبخاصة القرن الثامن عشر والتي تؤكد على أن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها، وأتت نظريات التطور في إطار النظريات غير السوسولوجية في نظرتها إلى التغير الاجتماعي ، لأنها تشبه المجتمع بالكائن العضوي في تطوره .

وتعتبر فكرة التطور من أهم الأحداث الكبرى التي سيطرت على الفكر الإنساني خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتسلت هذه الفكرة من ميدان البيولوجيا إلى الدراسات السوسولوجية، من خلال تطبيق المفهوم الدارويني من طرف بعض علماء الاجتماع وتطبيقها وإسقاطها على الظواهر والنظم الاجتماعية أي تشبيه التطور البيولوجي بالتطور الاجتماعي (الدقس، ص99) .

كما اهتمت الدراسات الأنثروبولوجية بدراسة التطور الطبيعي للإنسان والمجتمعات ونتائج توصل إليها الرحالة والمكتشفون الذين اتصلوا بالشعوب البدائية وأكدت الدراسات الأنثروبولوجية، كما تزايد الاهتمام بدراسة الأجناس وخصائصها في ضوء فكرة وحدة النوع البشري، وكان لنتائج هذه الدراسات الأثر الواسع في تقدم الفكر التطوري البيولوجي والسوسولوجي .

فبعد أن نشر داروين Darwin نظريته عن أصل الأنواع عام 1958، هذا الأخير اهتم بأصل الإنسان وتاريخه كما فعل كل من هكسلي Huxley و ألفرد ولاس Alfred Wallace ، أخذت الأفكار التي تنادي بها تلك النظرية كالصراع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح تنتشر إلى المجتمعات الإنسانية كطريقة لتفسير التغير الاجتماعي .
إلا أن النظرية التطورية لم تتوقف على نظرية داروين، بالمقابل نجد أعمال كونت وسبنسر ومورجان في الميدان الاجتماعي، بمعنى أن داروين اهتم بجسم الإنسان، أما سبنسر فقد اهتم بعقل الإنسان .

حيث أكد كل من أوجست كونت و هيربرت سبنسر و هنري مورجان أن كل المجتمعات تمر بمراحل معينة ومتنوعة من التطور الاجتماعي (أبو طاحون، 1977، ص38).

أوجست كونت يفترض أن مراحل التقدم التي صاغها في قانونه الذي سماه بقانون الحالات الثلاث ليوضح لنا المراحل التي مر بها الفكر الإنساني حتى بلغ تلك المرحلة الراهنة ، حيث تشير هذه المراحل إلى تقدم أو تطور تدريجي يوضح التغير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية وهذه المراحل هي: المرحلة اللاهوتية والعسكرية ثم المرحلة الميتافيزيقية والشرعية وتليها المرحلة العلمية والصناعية ، ويرى كونت أن هذه المراحل الثلاث من التغير تتبع منها الأخرى كما أن المرحلة اللاحقة تصحح أخطاء إلا أن المرحلة الأخيرة نهائية وحتمية أي تمثل النقطة النهائية للتطور أو التغير الاجتماعي حيث تمثل الطبيعة أهم الأسباب المفسرة لكل الظواهر (مصطفى والسيد وغنيم، 2002، ص92).

أما سبنسر حول تفسير التغير الاجتماعي في ضوء التطور البيولوجي وذلك من خلال محاولته تطبيق قوانين العلوم البيولوجية على مظاهر النشاط الإنساني والتحول في البناء الاجتماعي، حيث قال أنه مثل بين المجتمع والكائن الحي وقال في هذا الصدد أن المجتمع شأنه شأن الكائن الحي متجانس في استعداده ثم يميل شيئاً فشيئاً إلى التغير والانتقال من التجانس إلى اللاتجانس مما يجعله عرضة للتغير أثناء مراحل تغيره، ودعم سبنسر آراءه السابقة في التغير معتمداً على ثلاث نقاط رئيسية هي التباين المتكامل والانحلال والفناء (الدسوقي، ص66).

أما هنري مورجان H.Morgan يفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية، كما استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة كما تؤكد نظريته على أن كل الثقافات تنشأ بطرق متشابهة وبتناجح محتومة من خلال ما أطلق عليه الوحدة النفسية للإنسان حيث وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي المرحلة البدائية أو الوحشية ثم المرحلة البربرية ثم المرحلة الحضارية أو المدنية، كما قسم المرحلة البدائية إلى ثلاثة أقسام مرحلة دنيا ومرحلة وسطى ومرحلة عليا، كما قسم المرحلة البربرية إلى ثلاثة أقسام مرحلة دنيا ومرحلة وسطى ومرحلة عليا.

4 . 2 . 2 . النظرية الدائرية :

النظريات الدائرية هي النظريات التي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار، لذا يرى أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دورة معينة، وهي ترى أن الحياة تسير في حركة منتظمة، ولذلك فإن تغير المجتمعات يشبه إلى حد كبير في انتظامه ودوراته نمو الكائن الحي ونهايته، ويربط القائلون بهذه النظرية بين التغير الاجتماعي ودورة الحياة للكائنات العضوية، ومع وجود تطابق بين دورة حياة الفرد ودورة حياة الجماعة أو الدولة أو الحضارة، من الميلاد فالنمو ثم الرشد وأخيراً الشيخوخة والموت .

وقد جاءت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال إبن خلدون وشبنجلر Spengler Oswald الذي يعد من أشهر أصحاب تلك النظرية ويظهر ذلك بوضوح في كتابه سقوط العالم الغربي، وفيكو Vico وأرنولد توينبي Arnold Toynbee وبخاصة في دراسته لإحدى وعشرون حضارة، وبترم سوروكين Pitirim Sorokin الذي أكد أن معظم المجتمعات والثقافات الغربية تتردد بين شكلين أساسيين وهما الحسية والتصورية، وتوجد بين هذين الشكلين شكل ثالث يطلق عليه المثالية وهو مركب من الشكلين السابقين .

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً تبدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها (الدقس، ص87).

وتنقسم النظريات الدائرية إلى أنواع، بعضها يفسر جانباً محدوداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو شرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والأنساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظاماً بذاته .

4. 2. 2. 1. النظرية الدائرية العامة :

والتي ترى بأن الثقافة لكل مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة وتعود مرة أخرى للرقى والتقدم، وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد مجدها وقوتها، ويمثل هذه النظرية عبد الرحمان ابن خلدون الذي توصل من دراسته للمجتمع إلى قانون الأطوار الثلاثة: طور النشأة والتكوين، طور النضج والاكتمال، طور الهرم والشيخوخة، وفي خلال هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بخمس مراحل وهي مرحلة البداوة، مرحلة الملك، مرحلة الترف والنعيم، مرحلة الضعف والاستكانة ثم الفناء .

4. 2. 2. 2. النظرية الدائرية الجزئية :

التي تعنى بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع وذلك لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتهية إلى النقطة التي بدأت منها. فالملكية مثلا بدأت بملكية القبيلة للأراضي الزراعية وهي تعود الآن إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع لإنتاج كما هو سائد في المجتمعات الاشتراكية. ويمثل هذا الإتجاه المفكر سبنجلر الذي اهتم بشرح حقيقة الدولة وتطورها التاريخي من ناحية الثقافة وانصهار تجربة المجتمع فيها، وبين أن الثقافة خاصة للمجتمعات وأن لكل مجتمع ثقافته الخاصة يتغير وفقها، وشبه تطور الثقافة بالكائن الحي في نموه. وفق مراحل متعاقبة، طفولة وشباب ونضج ثم شيخوخة ويشهها أحيانا بفصول السنة ربيع وصيف وخريف وشتاء ثم تصل الحضارة إلى الفناء .

4. 2. 2. 3. النظرية الدائرية اللولبية:

التي ترى أن الظواهر الاجتماعية تسير على شكل دائري ولكن في إطار لولبي، بحيث لا تعود إلى النقطة نفسها التي كانت قد بدأت منها. وإنما إلى نقطة قريبة منها، يمثل هذا الإتجاه المفكر الإيطالي فيكو (الدقس، ص88)، صاحب نظرية التقدم الدائري اللولبي يرى أن التطور الاجتماعي لا يسير في شكل خط مستقيم وإنما يسير في شكل لولبي بحيث كل دورة تعلقو الدورة السابقة وتكون أنضج منها ثقافيا وفق قانون النكوص، وقد اهتمت بدراسة فقه اللغة لما للغة من أهمية في الكشف عن تطور النظم والمؤسسات الاجتماعية .

وقسم تاريخ تطور المجتمعات الإنسانية إلى ثلاث مراحل أساسية متعاقبة وهي المرحلة الدينية ومرحلة البطولة والمرحلة الإنسانية، وينتهي قانون التقدم بعد ذلك إلى النكوص وتتكرر هذه المراحل باستمرار في دورات ثلاث من خلال ارتفاع تدريجي للثقافة الإنسانية بعد اكتمال الدورة أي في المراحل القادمة .

4. 3. نظرية التخلف الثقافي :

وقع علم الاجتماع الأمريكي في عام 1920 تحت تأثير قوى للوضع العلمية، التي أكدت على البحث من خلال المعلومات المتاحة للإدراك الحسي والقابلة للقياس والتحليلات الكمية ويعد وليم أوجبرن Ogburn من أبرز الناطقين بالوضع العلمية خلال تلك الفترة بل طبق هذا المدخل في نظريته عن التغير الاجتماعي .

اقتربت هذه النظرية عن طريق الخطأ بالماركسية، لأنها استخدمت تارة لتفسير التشابه القائم بين المجتمعات الصناعية الاشتراكية وغير الاشتراكية، وتارة أخرى لتحليل عمليات التغير الاجتماعي والتنبؤ بنتائجها في المجتمعات النامية .

لقد ذهب أوجبرن إلى القول بأن تاريخ الاختراعات قد أدى إلى تراكم الثقافة المادية، وأن الثقافة المادية تميزها خاصية التراكم، هذه الخاصية لم تطبق علميا في الأجزاء الأخرى للثقافة مثل الدين والفن والقانون والعرف التي تميل كل منها إلى البقاء منفردة دون التأثير في بعضها البعض خلال التطور الحاصل في كل منها، ومن ثم يضع أوجبرن إفتراضاته الأساسية عن نظرية التخلف الثقافي التي تقرر أن التغيرات في الثقافة المادية تسير بمعدلات سريعة عن التغيرات في الثقافة الكيفية كالعرف والمعتقدات والفلسفات والحكومات، مما يترتب عليه تخلف ثقافي بين هذين النمطين واستمرار الأمراض الاجتماعية بينهما (غنيم، ص67).

4.3. النظرية البنائية الوظيفية :

هي تلك النظريات التي تدعى بنظريات التوازن، حيث حاول بعض أنصار هذه النظرية تعريف التغيير الاجتماعي بأنه شيء استثنائي أو عارض وخاصة في الآراء التي تنادي بالثبات والاستقرار أو الآراء المحافظة لأنها تعارض أفكار التغيير التي تؤثر في الأنساق الاجتماعية، رغم ذلك حاول بعضهم تفسير التغيير وتحليل بعض مظاهره واعتبروا الصراع القائم بين المجتمعات من أجل التقدم أحد أسباب التغيير.

حيث بدأت الوظيفية في تحليل مفهوم التغيير الثقافي بصورة جلية في بداية القرن العشرين، عندما حاولت الوظيفية فهم الثقافات في ضوء كيف تسهم الأجزاء المختلفة في المحافظة على النسق الكلي، وتنطلق هذه النظرية من عدة افتراضات أساسية أهمها :

. استقرار وتنظيم المجتمع يرجع إلى قيمته الوظيفية، وبهذا فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة وصحيحة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع .

. يتكون المجتمع من مجموعة من الأجزاء يعتمد بعضها على بعض وتكون ضرورية لأداء وظائفها .

. تغير أي جزء من هذه الأجزاء في النسق المجتمعي يؤدي إلى تغيرات في كل الأجزاء الأخرى، إلا أنها في نهاية المطاف تتكامل ككل أو كوحدة واحدة، وكل المجتمعات تسير نحو المحافظة على التوازن .

وتحتل الوظيفية أهمية كبيرة في فهم التغيير الاجتماعي حيث تساعد على توضيح لماذا لا تستمر العادات، ما لم تكن عادات جديدة تستطيع خدمة نفس الوظائف .

وترى الوظيفية أن التغيير يحدث نتيجة لعاملين أساسيين :

يتعلق الأول بالعوامل الداخلية والتي تكون داخل النسق ناتجة عن الاختلافات الفردية .

والعامل الثاني يتعلق بالعوامل الخارجية بحيث تستطيع القوى الخارجية غرس أفكار جديدة من خلال محاصرتها للناس أو المنافسة مع جماعات أخرى للسيطرة على الأرض والموارد أو أزمة الحرب .

لقد استخدمت النظريات الوظيفية العديد من نماذج التحليل المختلفة ، فأحيانا ننظر للمجتمع في ضوء مصطلح البنائية الوظيفية كدافع للتوازن وهذا ما نجده عند بارسونز Parsons، وأحيانا في ضوء اقتراح آلية تأثير الإدارة وهذا ما نجده عند ولبرت مور (غنيم، ص70).

ومن ناحية أخرى أشار بوتومور في بعض مؤلفاته إلى أن بارسونز حاول تفسير التغيير الاجتماعي من خلال تحليله لمظاهره وحاول ربطها بمظاهر العقل الاجتماعي الممارس من جانب الجماعات، كما قال أن بارسونز اهتم بالتغيرات التي أدت إلى التباين الذي حدث بين مظاهر التغيير في المجتمع بالنسبة للنظم الاجتماعية، والتغيرات المصاحبة لعملية تكيف أو تلاؤم هذه النظم مع هذه التغيرات الجديدة، واهتم بارسونز بتوضيح الصلة بين عوامل التغيير الاجتماعي الداخلية والخارجية من حيث تأثيرها على النسق الاجتماعي والقيم الاجتماعية (الدسوقي، ص72).

كما حاول فريمان Freeman تفسير بعض التغيرات التي حدثت في النظم الاجتماعية لتوطيد العلاقة بين هذه النظم ومختلف الأنساق الاجتماعية الأخرى في المجتمع من خلال تحليله لبعض التغيرات في النظام الأسري والديني .

كما حاول لندبرج Lundberg تحليل بعض التغيرات الاجتماعية التي ساهمت في تباين واختلاف السلوك من طبقة لأخرى للتغيرات المصاحبة للثورات والنواحي الثقافية المصاحبة للتقدم التكنولوجي خلال تلك الفترة .

ويعتبر كنجولي ديفيز Hingler Devis من أهم أنصار النظرية البنائية الوظيفية الذين اهتموا بتفسير التغيير الاجتماعي الذي جاء مصاحبا للتقدم الحضاري والثقافي حيث قال أن التغيير الاجتماعي يرتبط بالتقدم الحضاري ويؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به .

كما اهتم سان سيون بتفسير التغير الاجتماعي من خلال تحليله لبعض أحوال الصراع المستمر بين الأفكار القديمة والحديثة، أو بين عوامل الهدم وعوامل البناء، وأشار إلى أهمية دور التقدم في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية التي أثرت في مختلف النظم الاجتماعية في المجتمع .

واعتمد باريتو في تحليله للتغير الاجتماعي من خلال نظريته المعروفة بالصفوة كما جاء في كتابه العقل والمجتمع على الصراع المستمر بين الجماعات والطبقات للوصول إلى مناصب السلطة أو القوة السياسية في المجتمع، وما يصاحب ذلك من تغيرات اجتماعية وخاصة في المجال السياسي والذي يصبح تأثيره واضحا على بقية المجالات الأخرى حيث اعتمد في تحليله على أهمية دور القادة أو الزعامة السياسية في إحداث التغيرات في المجتمع كما استطاع تحليل بعض التغيرات المصاحبة للثورات الإصلاحية والتقويمية التي حدثت في بعض المجتمعات (الدسوقي، ص72).

4.4. نظريات الصراع :

يؤكد نموذج الصراع بضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركب من جماعة ضد جماعة ويذخر بتعارض المصالح وكفاح القوى المتناقضة إما للحفاظ على القوة أو التمسك بها من هذا الكفاح يأتي التغير، والذي يكون محتوما بل ومستحقا ويكون المجتمع في ظل الصراع ديناميا، ويؤدي كفاح القوى إلى إعادة توزيع هذه القوى التي تعد بمثابة أفضل انعكاس لمصالح أعضاء المجتمع، ولكن يضل هذا الكفاح مستمرا ومع كل القوة يتغير المجتمع (غنيم، ص82).

ومن أبرز الممثلين لنظرية الصراع نجد كارل ماركس Karl Marx والذي يرجع الصراع في المجتمع إلى التوازن غير العادل لوسائل الإنتاج ويظهر الصراع بين الذين يملكون والذين لا يملكون، وكذا عالم الاجتماع الألماني رالف داهرنودف Ralf Dahrendof الذي وجه العديد من الانتقادات لأصحاب النظرية البنائية الوظيفية والذي يؤكد في معظم أعماله أن الصراع يرجع إلى التوزيع غير العادل للقوة في المجتمع، حيث يريد الذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها، ويريد الذين يعيشون تحت هذا الضبط تغيير علاقات القوة ومن هنا يأتي الصراع الذي يؤدي إلى التغير في المجتمع .

من هذا المنطلق بنا داهرنودف تحليله للصراع على مستويين: الأول شدة الصراع وحدته وترجع إلى مدى الطاقة المرتبطة به والعواطف التي يثيرها والأهمية المرتبطة به بالنصر أو الهزيمة، والثاني: العنف وهو ينبع من الوسائل المستخدمة والذي يراه لا يحقق في ذاته تغيرا راديكاليا في البناء لأن مثل هذا التغير يعتمد في نهاية الأمر على مبلغ شدة الصراع وحدته (غنيم، ص95).

5.4. النظريات الاجتماعية والنفسية :

وتنشأ هذه النظريات على فكرة أن المجتمع يتكون من أفراد، وهؤلاء الأفراد هم الذين يقومون بالتغيير في المجتمعات المتغيرة، ويقوم هذا الإتجاه على افتراض أساسه: أن المجتمعات تتطور كنتيجة لفعل عوامل سيكولوجية معينة، وعندما تتوافر هذه العوامل فإن التغير سوف يأخذ طريقه، وعندما تغيب هذه العوامل سوف يسود الثبات (أبو طاحون، ص61).

ويركز هذا الإتجاه على الأفراد الذين يتمتعون بسمات شخصية فريدة وعلى المحددات السيكولوجية النفسية التي تدفع الأفراد وتحفزهم على العمل أكثر، وعلى الاختراع والإبداع والاكتشافات، في حين هناك اتجاهات أخرى تركز على العوامل البيئية والتكنولوجية والأيدولوجية وغيرها .

ومن أبرز العلماء الذين تبناوا هذا الإتجاه نجد كل من: ماكس فيبر Max Weber وألفرت هاجن Alfred Hagen ودافيد ماكلياند David Mackliland.

فنجد ماكس فيبر يرجع فكرة تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة إلى الظروف السيكولوجية التي حدثت بعد القرن السادس عشر، وهذا ما نجده في دراسته عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، لما تتميز به هذه النزعة من عقلانية في التفكير، بحيث أصبحت العقلانية أساس تقوم عليه الحياة الاجتماعية .

للإشارة تمكنت البروتستانتية بمضمونها القيمي والفكري أن تضع مبادئ روح الرأسمالية وبهذا فروح الرأسمالية في أخلاقياتها العملية التي تسعى إلى الربح الدائم والمتجدد عن طريق الاستثمار والمشروعات تتوافق إلى حد بعيد مع روح البروتستانتية من تقديس للعمل واحترامه، وبهذا فإن المذهب الديني البروتستانت من خلال اهتمامه بتنشئة الأفراد تنشئة عقلية وتمنح العمل قداسته وجعله نوع من طقوس العبادة، مهّد المناخ الأنسب لانتشار الروح الرأسمالية .

أما هاجن في نظريته أن كل المجتمعات التقليدية وحتى الحديثة هي نتاج نوع مختلف من مميزات الشخصية، وركزت على نموذج الشخصية المجددة في إحداث وتفعيل التغير الاجتماعي، حيث كانت نظريته اتجاه المجتمعات التقليدية نظرة سلبية ووصفها بالجمود والسكون وتحكمها علاقات تسلطية واستبدادية غير خلاقة تفتقر إلى الإبداع والدافعية للتجديد وهذه المجتمعات لم تشهد تغيرا اجتماعية لقرون طويلة، وهذا بدوره ينعكس على نماذج الشخصيات السائدة في تلك المجتمعات، يجعلهم يتميزون بعدم القدرة على التجديد وفقدان القدرة على الضبط والتحكم في الواقع الذي يعيشون فيه، لأن الشخصيات في حد ذاتها وحتى نمط حياتهم لم يحدث فيه تغير . في حين أن المجتمعات الحديثة هي مجتمعات متغيرة لأن الشخصيات التي تعيش فيها تمتاز بالابتكارية والإبداعية وحب الاستطلاع، ومثل هؤلاء الأفراد ربما كان إحساسهم بالقلق هو الذي يدفعهم إلى الابتكار والإنجاز وحل المشاكل التي تواجههم، كونهم يتميزون بثقة عالية في الذات .

من هذا المنطلق جاء افتراض هاجن الأساسي، وهو وجود علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية حيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية (إستيتية، ص151). ويرى هاجن أن تربية الطفل وتنشئته اجتماعيا عامل حاسم في تغير المجتمعات، حيث يؤكد على مرحلة الطفولة لأن من خلالها يتحدد مستقبل الأفراد وإمكانية تفاعلهم مع الأحداث والوقائع، كما أن الشخصية الابتكارية التي تتميز بالخيار الخلاق تشكل من خبرات الطفولة ومن خلال رعاية الوالدين في الطفولة المبكرة .

أما ماكلياند اعتنى بأشكال التغير والتطور الاقتصادي وركز على ما أسماه الدوافع التي تتغير نتيجة الحاجة إلى الإنجاز والذي زيادته يرتفع مستوى التطور الاقتصادي، حيث أكد أن التنمية الاقتصادية سواء كانت في المجتمعات التقليدية أو الحديثة تكون نتاجا لظهور متغير سابق لها وهو الحاجة للإنجاز، وبهذا فالمجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون بإمكانه التغير لتمييز أفراداه بالإبداع والدافعية القوية للإنجاز . طور ماكلياند طرقا وأساليب للتحليل وقياس الحاجة للإنجاز في المجتمعات القديمة والحديثة، وقادت نتائج دراساته إلى أن المجتمعات ذات المستويات العليا للحاجة للإنجاز سوف تحقق تطورا اقتصاديا أسرع، وبهذا يؤكد على أن الاستثمار يكون في البشر وليس في الخطط فقط، ويؤكد على ذلك في شعاره الذي تبناه وهو "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة".

5. أنواع التغير الاجتماعي :

ميتريتشارد لاير في كتابه التغير الاجتماعي بين نوعين من التغير الاجتماعي وهما :

5.1. التغيرات الكمية :

ويقصد بها لاير الزيادة في حجم السكان وتوزيعه وتركيبته ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة وعدد المسافرين في العام الواحد وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية وعدد الأسر التي تقطن في الضواحي، وعدد الموظفين وسواها . معنى ذلك التحول المتزايد والمتنامي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم وتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها .

وهذا تكون التغييرات الكمية تلك التغييرات الاجتماعية الواسعة المستوى والتي تتميز بقوى اجتماعية فاعلة وناشطة لها قدرة على تعديل أو تبديل النظام البيئي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع بكامله وبذلك يصبح السكان متحضرين وتتوسع المدن، ويزداد الطلب على موارد الطاقة والغذاء وشبكة المواصلات والوسائل العامة ومصادر المعلوماتية إعلاميا وإلكترونيا، تقوم جميعها ببلورة رغبة أكيدة وملحة على تطوير تقنيات جيدة ومؤسسات وتحديد معالم الطبقات الاجتماعية من خلال تنشئتهم بشكل متشرب في الأنساق الجديدة، وهذا كلما زاد المجتمع تعقيدا في حجمه وتنظيماته وفتاته كلما أصبحت واجبات الحكومة أكثر تخصصا ومواجهة لصراعات متعددة ومتنوعة (العمر، ص104).

2.5. التغييرات النوعية :

ويقصد بها التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من الغير الرسمية إلى الرسمية ذات الصفة المجهولة والترابط المبني على أساس مواقفهم المتدرجة بشكل هرمي والخاضعة لنظام التنظيمات الداخلي .

كذلك التحول في التزامهم بوسائل الضبط الاجتماعية الرسمية أكثر من خضوعهم لمعايير ضبط وضعها الأجيال القديمة، وتبلور مفاهيم أخلاقية وأدبية تحترم مشاعر وأذواق وقيم الآخر، وهذا النوع يكون في ثلاثة مستويات: التغيير قريب المدى: ويتضمن التحولات التي تحدث في مجال السلوك الفردي من خلال تفاعلاته الجديدة وتجمعاته الصغيرة الحجم والتي بدورها تقوم ببلورة معايير جديدة تساعده على ترشيد مختلف الأدوار الاجتماعية بشكل ينسجم مع المستجدات الجديدة ومن ثم مع مختلف الجماعات الاجتماعية بإخلاف أنواعها وحجمها وطبيعتها . التغيير متوسط المدى: ويضم التحولات التي تصيب المجتمعات المحلية والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية وفروعها بشكل عام .

التغيير الاجتماعي النوعي المؤقت: وينطوي ذلك على تأثير شريحة اجتماعية بمؤثر يظهر بسرعة ويفعل فعلته للتغيير لفترة قصيرة من الزمن ثم يختفي بعد ظهور مؤثر آخر يتأثر به لناس ولا يبقى سائدا في سلوكهم ولا يترك بصماته على قواعد النسق الاجتماعي (العمر، ص106).

6. أشكال التغيير :

يأخذ التغيير عدة أشكال بحسب درجة تأثير هذه العملية في مختلف عناصر البناء الاجتماعي، وكذا حسب صمود وثبات هاته العناصر أمام عملية التغيير مقابل تميعها ودرجة تغييرها، ولا يمكن أن يكون هناك مجتمع ثابت لأن المجتمع الثابت هو المجتمع الجامد ، ولكن المجتمعات تتفاوت في أشكال تغييرها .

6.1. التغيير البطيء :

ويكون التغيير في هذه الحالة بطيئا جدا كما هو الحال في المجتمعات البدائية أو المجتمعات المتأخرة حضاريا، وتكاد تكون في حالة شبه جامدة ، منغلقة على نفسها ولا تتبادل الثقافات مع بقية المجتمعات، بحيث تحافظ على مقوماتها في دورة روتينية دون وجود تجديد أو حادثة أو تطور، وكذا تكون مبتعدة عن التفاعل مع بقية الحضارات والثقافات الأخرى ونجد مثل هذا النوع في المجتمعات البدائية من خلال الدراسات الأنثروبولوجية التي تركز دراستها أساسا على مثل هذه المجتمعات كما يقول مالمينوفسكي سارعوا إلى دراسة المجتمعات فإنها في طور الانقراض، في حين أنه لا يوجد مجتمع استاتيكي ثابت ثباتا مطلقا دون حركة أو دينامية .

6.2. التغيير المتدرج :

وهو تغير مرحلي يكون نتيجة تراكمات جزئية متنوعة لا نستطيع إدراكها خلال زمن قصير، إلا أنها مستمرة وتحدث بانتظام وتسارع، وهي في الغالب تغييرات كمية لا تؤثر في الكيفية التي يعيشها المجتمع ، تلك التغييرات الكمية تكون

بالتدرج ولكنها مع ذلك تؤثر في المدى البعيد في الكيفية ، أي تأثيرها يتعدى إلى طريقة العيش والحياة ولكن ذلك لا يمكن ملاحظته بوضوح إلا من طرف المتخصصين أو القائمين على هذا المجال .

3.6 . التغيير السريع :

هو التغيير الذي يسير بسرعة كبيرة ومن السهل مراقبة وملاحظة هذا التغيير ، وأن نلمسه في الحياة اليومية دون عناء أو جهد، وهذا النوع يختزل بعض مراحل التغيير، ومثل هذا النوع يحدث في المجتمعات المتقدمة بدرجة كبيرة كالمجتمعات الغربية الأمريكية والأوروبية والإتحاد السوفياتي (جودت، ص163).

7 . مراحل التغيير الاجتماعي :

إن التغيير الاجتماعي لا يقع فجأة بين عشية وضحاها وإنما يتم تدريجياً عبر عدة مراحل مختلفة :

1.7 . مرحلة التحدي :

وهي تعتبر بمثابة نقطة بداية في عملية التطور من قبل المجتمع التقليدي، حيث زاد تمسك المجتمع ومحافظته على منظومة القيم السائدة، كلما زاد التحدي والصراع لمقاومة التغيير ورفضه، لذلك نجد أن قوة التحدي لدى المجتمعات الزراعية تكون أكثر من المجتمعات الصناعية وهكذا .

2.7 . مرحلة الانتقال :

وتتم هذه العملية بالتدرج، إذ تنتقل الحالة من أيدي التقليديين إلى أيدي التقدميين، وفي بعض الأحيان يكون بعض التقليديين مشاركي للتقدميين في بعض الأفكار ، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، وهنا يكون الصراع دائراً بين القديم والحديث وتعتبر هذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة .

3.7 . مرحلة التحويل :

وهي المرحلة التي يتم فيها إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه المختلفة والتي تدخل في تشكيله .

4.7 . المرحلة المتطورة :

وفي هذه المرحلة يتم تطبيق الأفكار الجديدة، وتفرضي إلى الحالة الجديدة التي وصل إليها التغيير، وهي إقامة التنظيم على أسس جديدة نابعة من عملية التغيير الحادث (جودت، ص162).

8 . معوقات التغيير الاجتماعي :

تختلف المجتمعات في مدى استجابتها لعملية التغيير الاجتماعي ، كما أن عوامل التغيير ليست على درجة واحدة في التأثير، لهذا نجد أن هناك اختلاف بين المجتمعات في مدى تقبل عملية التغيير الاجتماعي، وهذا لاختلاف يعود إلى وجود مجموعة عوائق مختلفة تختلف باختلاف المجتمعات ومدى قابليتها لعملية التغيير الاجتماعي :

1.8 . العوائق الاجتماعية :

ويقصد بالعوائق الاجتماعية مقاومة التغيير من طرف أفراد أو جماعات أو مجتمعات تخشى من فقدان السلطة أو الثروة أو النفوذ أو تميع في القيم أو تخشى من الجديد (فوبيا التغيير) أو نتيجة للعزلة التي يعيشها المجتمع أحيانا يفرضها المجتمع على نفسه أو يفرضها الاستعمار عليه، وتظهر المقاومة بشكل أوسع حينما يتعلق التغيير بالقيم والمعتقدات التقليدية .

ونجد في بعض المجتمعات العربية، هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة، فقد بين محمد الزميحي أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغيير والتنمية الاجتماعية عموماً .

كما أن لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع الأثر في قبول أو رفض التغيير الاجتماعي فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغيير الاجتماعي لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدوداً نتيجة للانغلاق الطبقي .

كما أن الميل للمحافظة على الامتيازات يحد من عملية التغيير الاجتماعي، لأن الأفراد الذين يقومون بالمعارضة لأنهم يخشون على زوال مصالحهم التي قد تكون في المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها، تجعلهم يشعرون بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة التجديد .

غالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة ، والخوف على المصالح المستقرة (الدقس، ص225). كما أن عدم تكامل المجتمع وتجانس تركيبته العرقية أو الطبقية مما يؤدي إلى حدوث انقسامات في المجتمع تجعل بعض الجماعات تؤيد التغيير وبعض الجماعات الأخرى تقاوم التغيير . كذلك انعدام الروح الإبتكارية والتجديد لدى أفراد المجتمع وسيادة روح اللامبالاة قد تكون عاملاً من معوقات التغيير أو إضعافه (جودت، ص165).

كما أن العزلة الاجتماعية أو الانغلاق وعدم الانفتاح على ما يحدث في الساحة العالمية أو الإقليمية ينجم عنه ضعف الاحتكاك وضعف التبادل الثقافي بسبب الموقع الجغرافي أو الحصار من طرف الاستعمار أو النظام السياسي السائد كل ذلك من شأنه مقاومة التغيير

2.8 . العوائق الاقتصادية :

تأتي مقاومة التغيير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل وعليه تختلف درجة التغيير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة تؤدي إلى التغيير السريع كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

كما أن ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد قد يعود إلى انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الدافعة إلى الاختراع، أو عدم توفر المناخ الثقافي الملائم لكي يصبح الاختراع ممكناً .

كما أن عدم توفر القدرات العقلية والمعرفية التي تحفز الحاجة للاختراع، وتؤدي إلى استغلال جميع الإمكانيات والقدرات اللازمة لتوليد الاختراع، كما أن عدم توفر مناخ اجتماعي مناسب وملائم انتشار الاختراعات والاكتشافات الجديدة كل ذلك بإمكانه إعاقة التغيير في المجتمع .

كما أن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم توجيهاً يؤدي إلى تحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية وتشجيع البحث العلمي مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع .

كما أن نقص أو محدودية الإمكانيات والمصادر الاقتصادية اللازمة لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق من تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغيير الاجتماعي .

كما أن للتكلفة المالية المرتفعة في كثير من الحالات التي تجعل الأفراد الذين يرغبون في امتلاك المخترعات التكنولوجية يحول دون تحقيق ذلك، وبالتالي توفر الرغبة لا يكفي لوحده ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بذلك (الدقس، ص230) .

كما أن عدم تشجيع الباحثين سواء من الناحية المادية أو المعنوية، أو عدم احترام الحقوق التعاقدية للمخترعين وعد تقييم براءة الاختراع مما يضعف الوداع إلى الاختراع (جودت، ص166) .

3.8 . العوائق البيئية :

إن تأثير البيئة الطبيعية عن المجتمعات واضح سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وأنهار وبحار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، كما أن شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغيير الاجتماعي، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو الجبال الوعرة المسالك أو المناطق القاحلة من شأنها أن تفرض العزلة على المجتمع مما يقلل من قدرته على الاتصال مع المجتمعات والثقافات المختلفة وبالتالي يحدث

الانغلاق الطبقي ومن ثم استاتيكية العادات والتقاليد، وركود حركة الاختراعات والتجديد كل ذلك من شأنه أن يعيق عملية التغيير الإجتماعي قد تكون بطيئة وغير واعية (الدسوقي، ص 232).

4.8. العوائق السياسية :

تعتبر طبيعة أنماط السلطة في المجتمع م أهم العوامل التي تؤثر في التغيير، وبالرغم من ذلك فإن أنماط السلطة والقيادة في كثير من المجتمعات التي تظهر كمؤسسة لم تتم بعد بصورة كافية لكي تقود قرارات الجماعات وتوجهها من أجل القيام بتغييرات ضخمة (الخولي، 2006، ص 144).

حيث نجد أن المجتمعات تعيش أوضاعا سياسية متباينة، كما تؤثر هذه الأوضاع في عملية التغيير الإجتماعي إيجابا وسلبا نتيجة للعوائق السياسية الداخلية والخارجية .

فالعوائق السياسية الداخلية من ضعف للأيدولوجية التنموية التي تخضع عملية التغيير للسياسة الداخلية للدولة وفق الأيدولوجية التي تتبناها قد تكون غير واضحة فإن ذلك سينعكس على المنهج التنموي القائم، وبدوره يؤدي إلى قصور في خطط التنمية وبالتالي لن تلبى حاجات المجتمع المختلفة وهذا ما يؤدي إلى بطئ التغيير الإجتماعي . كما أن اتجاهات بعض المسؤولين الذين لا يرغبون في إحداث التغيير قد يكون نتيجة قصور إدراكهم لعملية التنمية أو لعدم وضوح الأيدولوجية التنموية لديهم قد يكون عائقا في وجه التغيير الإجتماعي .

كما أن تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع غالبا ما تقف أمام التغيير حفاظا على التوازن العام داخل المجتمع كما أن عدم الاستقرار السياسي من شأنه أن يحد من عملية التغيير ويعيقه، من خلال أن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن وتنمية المجتمع، إضافة إلى هجرة الأدمغة مما يحد من فاعلية المجتمع في عملية التغيير .

أما العوائق السياسية الخارجية وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج كالسياسة الامبريالية التي تفرض هيمنتها على المستعمرات وتحارب كل تغيير إيجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة من أجل فرض الثقافة و السياسة التي تتلاءم مع وجودها .

كذلك الحال بالنسبة للحروب الخارجية التي تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع في حاجة إليها من أجل إحداث التنمية، إضافة إلى فرض سيطرتها في جميع المجالات مما جعل معظم المجتمعات النامية بعد استرجاعها لاستقلالها تتنازع فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغيير الإجتماعي (الدقس، ص 235).

قائمة المراجع:

- أبو طاحون، عدلي علي. (1977). في التغيير الإجتماعي. الأسكندرية .
- ابن منظور، محمد مكرم. (ب س). معجم لسان العرب. ج 5. بيروت. دار صادر.
- إستيتية، دلال ملحسن. (2008). التغيير الإجتماعي والثقافي. ط 2. الأردن .
- إستيتية، دلال ملحسن. (2004). التغيير الإجتماعي والثقافي. ط 1. الأردن. دار وائل .
- بيومي، محمد أحمد وناصر، عفاف عبد العليم . (ب س). دراسة التغيير في الأسرة العربية. مصر. دار المعرفة الجامعية .
- بدوي، أحمد زكي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت .
- بن الشين، أحمد. (2008). التغيير الإجتماعي وأثره على جنح الأحداث في الجزائر. أطروحة دكتوراه منشورة. كلية العلوم الإجتماعية. جامعة الجزائر.
- جودت، بني جابر. (2004). علم النفس الإجتماعي. ط 1. الأردن. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- الحسن، إحسان محمد. (2005). مبادئ علم الإجتماع الحديث. ط 1. الأردن. دار وائل للنشر والطباعة .
- الخولي، سناء. (2006). التغيير الإجتماعي والتحديث. الأسكندرية. دار المعرفة الجامعية .

- الدسوقي، عبده إبراهيم. (2004). التغير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري. الإسكندرية. دار الوفاء لعننيا الطباعة والنشر .
- الدقس، محمد عبد المولى. (2005). التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. ط2. الأردن. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- الطنوبي، محمد عمر. (1996). التغير الاجتماعي. جامعة الإسكندرية. منشأة المعارف .
- مدبولي، جلال. (1979). الإجماع الثقافي. القاهرة. دار الثقافة للطباعة والنشر .
- النكلاوي، أحمد. (1968). التغير والبناء الاجتماعي. القاهرة. المكتبة الحديثة .
- مصطفى، مريم أحمد. السيد، عبد العاطي السيد. غنيم، السيد رشاد. (2002). التغير ودراسة المستقبل. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية .
- الصالح، مصلح. (2002). التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة. ط 1. الأردن. الوراق للنشر والتوزيع .
- عثمان، إبراهيم. قيس، النوري. (2009). التغير الاجتماعي. القاهرة. الشركة العربية للتسويق .
- العمر، معن خليل. (2004). التغير الاجتماعي. ط1. الأردن. دار الشروق .
- غيث، محمد عاطف. (1966). التغير الاجتماعي والتخطيط. ط2. القاهرة. دار المعارف .
- غنيم، رشاد. (2008). التكنولوجيا والتغير الاجتماعي. ط 1. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية .
- قنوص، محمد صبحي. (2001). دراسات في علم الإجماع. ط 1. مصر. دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
- سلامة، عبد الحافظ. (2007). علم النفس الاجتماعي. الأردن. دار اليازوري للنشر والتوزيع .
- وحيد، أحمد عبد اللطيف. (2001). علم النفس الاجتماعي. ط 1. الأردن. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- Mitchel, g. (1968). Dictionary of sociology. LONDON. Routledge et Kegan Paul .